دور الأمم المتحدة في محاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق

م.د. ضفاف كامل كاظم
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ قسم السياسات العامة
dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، داعش، العراق، مكافحة الإرهاب، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي)، التعاون الدولي، تحقيق الاستقرار بعد النزاعات.

كيفية اقتباس البحث

كاظم , ضفاف كامل , دور الأمم المتحدة في محاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، اذار ٢٠٢٦,المجلد:١٦, العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of the United Nations in Combating the ISIS Terrorist Organization in Iraq

Dr. Dhifaf Kamel Kadhim
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies / Department of Public Policy

Keywords : **United Nations, ISIS, Iraq, counterterrorism, UNAMI, international cooperation, post-conflict stabilization.**

How To Cite This Article
Kadhim , Dhifaf Kamel ,The Role of the United Nations in Combating the ISIS Terrorist Organization in Iraq , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This research examines the role of the United Nations in combating the ISIS terrorist organization in Iraq after the group's expansion in 2014. The study analyzes the political, security, humanitarian, and institutional mechanisms through which the UN supported Iraq in confronting terrorism and stabilizing affected areas. It focuses on the activities of the United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), UN counter-terrorism frameworks, humanitarian coordination, and international cooperation against ISIS. The importance of the topic lies in understanding how international organizations contribute to counterterrorism, post-conflict recovery, and state stabilization. The research finds that the UN played a significant supportive role through humanitarian assistance, coordination of international aid, capacity-building, and promotion of political dialogue, although its impact remained limited by security constraints and dependence on member states' cooperation.

الملخص

يتناول هذا البحث دور الأمم المتحدة في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في العراق بعد توسع التنظيم عام ٢٠١٤. وتحلل الدراسة الآليات السياسية والأمنية والإنسانية والمؤسسية التي دعمت من خلالها الأمم المتحدة العراق في مواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة. وتركز على أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي)، وأطر الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتنسيق الإنساني، والتعاون الدولي ضد داعش. وتكمن أهمية هذا الموضوع في فهم كيفية مساهمة المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب، والتعافي بعد النزاع، وتحقيق الاستقرار في الدولة. ويخلص البحث إلى أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور داعم هام من خلال المساعدة الإنسانية، وتنسيق المعونة الدولية، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار السياسي، على الرغم من أن تأثيرها ظل محدوداً بسبب القيود الأمنية والاعتماد على تعاون الدول الأعضاء.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في التهديدات الإرهابية التي شكلتها التنظيمات المتطرفة، ومن أبرزها تنظيم داعش الإرهابي. يمثل هذا التنظيم نموذجًا فريدًا من التحديات الأمنية والإنسانية على مستوى العالم، حيث تجاوز تأثيره حدود العراق وسوريا ليصل إلى مختلف القارات، مسببًا أزمات إنسانية وأمنية عميقة. ولمواجهة هذه التحديات، بادرت الأمم المتحدة بتفعيل دورها عبر استخدام أدواتها المختلفة في مجالات السياسة، القانون، والإنسانية. شملت هذه الجهود تقديم الدعم للحكومة العراقية، تنسيق الجهود الدولية، وتوفير المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. لكن على الرغم من الجهود المبذولة، واجهت الأمم المتحدة تحديات عديدة، بما في ذلك نقص الموارد والتمويل، وتداخل المصالح الدولية.

ويشهد العراق منذ سنوات تحديات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة نتيجة ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي، الذي مثَّل تهديدًا وجوديًا للدولة والمجتمع العراقي. استطاع التنظيم السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية، تهجير الملايين، وتفاقم الأوضاع الإنسانية. في مواجهة هذا التهديد، برز دور الأمم المتحدة كأحد الفاعلين الدوليين الرئيسيين في دعم العراق لمكافحة التنظيم واستعادة الاستقرار .

أهمية البحث: تكمن أهمية في إبراز أهمية الدور الدولي في محاربة الإرهاب، وخاصة من خلال منظومة الأمم المتحدة التي تمثل الإطار القانوني والسياسي الأكثر شمولًا على المستوى الدولي،

ويُلقي الضوء على تأثير جهود الأمم المتحدة على العراق، مما يمكن أن يساهم في تقييم هذه الجهود واستثمارها بشكل أفضل في المستقبل.

أهداف البحث: يهدف البحث لتحليل دور الأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش في العراق، الأبعاد السياسية. الأبعاد الإنسانية. الأبعاد العسكرية، وتقييم القرارات الدولية المتعلقة بمحاربة داعش، ومدى فاعليتها في الواقع العراقي، والتعرف على التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة أثناء تنفيذ برامجها ومبادراتها في العراق.

مشكلة البحث: يواجه العالم تحديًا كبيرًا في مكافحة الإرهاب الدولي، وخاصة في الحالات المعقدة مثل العراق، حيث تداخلت الأزمات الأمنية مع التوترات السياسية والانقسامات الاجتماعية. برزت الأمم المتحدة كفاعل رئيسي في مواجهة هذه التحديات، وينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده:

كيف ساهمت الأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وما هي التحديات التي واجهتها أثناء القيام بهذا الدور؟ وما مدى فعالية دورها؟ وكيف أثرت جهودها على الوضع الداخلي للعراق من حيث الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، والوضع الإنساني؟

فروض البحث: يسعى هذا البحث إلى تحليل الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في محاربة تنظيم داعش في العراق، من خلال دراسة الأبعاد السياسية والقانونية والإنسانية لتدخلها، ومدى إسهامها في دعم الحكومة العراقية في مواجهة التنظيم، وتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمتضررين، فضلاً عن مساهمتها في إعادة إعمار المناطق المحررة وتحسين بنيتها التحتية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الأمم المتحدة أدت دورًا مهمًا في دعم الجهود العراقية عسكريًا وإنسانيًا وتنمويًا، وأسهمت في التخفيف من معاناة السكان المتضررين من الصراع، إلا أن فعالية هذا الدور ظلت محدودة نسبيًا بفعل عدد من التحديات، من بينها الانقسامات الدولية بشأن بعض القرارات الأممية، والظروف الميدانية المعقدة، إضافة إلى التحديات السياسية والإقليمية ونقص التمويل واستمرار التهديدات الأمنية، الأمر الذي انعكس على قدرة المنظمة الدولية في تحقيق أمن مستدام في العراق ومواجهة التنظيمات الإرهابية على المدى الطويل. كما يناقش البحث الآفاق المستقبلية لدور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار الدولي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل دور الأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق، من خلال استعراض القرارات الدولية والتقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم

تحليل البيانات والتقارير الإعلامية التي توثق تدخل الأمم المتحدة في العراق. كما سيشمل البحث دراسة الأدوات السياسية والقانونية والإنسانية التي استخدمتها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والتصدي للتهديدات الإرهابية.

تقسيمات البحث: ومن اجل اختبار مدى صحة الفروض قسم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي وخصائصه.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الثالث: نشأة تنظيم داعش وتأثيره في العراق.

المبحث الثاني: الجهود السياسية للأمم المتحدة في مواجهة داعش الإرهابي في العراق.

المطلب الأول: قرارات مجلس الأمن الدولي والإطار السياسي الدولي لمواجهة داعش.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في العراق.

المطلب الثالث: التعاون الدولي وبرامج العدالة ومكافحة تمويل الإرهاب.

المبحث الثالث: الجهود الإنسانية للأمم المتحدة في العراق.

المطلب الأول: توفير المساعدات الإنسانية للنازحين والمتضررين.

المطلب الثاني: دعم إعادة الإعمار وتعزيز التنمية في المناطق المحررة.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الأمم المتحدة.

المبحث الرابع: تقييم دور الأمم المتحدة واستشراف المستقبل.

المطلب الأول: تقييم دور الأمم المتحدة في الجهود الإنسانية في العراق.

المطلب الثاني: استشراف المستقبل في دور الأمم المتحدة في العراق.

الخاتمة.

المبحث الأول

دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

يمثل الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في العالم المعاصر. واستجابةً لذلك، اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال الأطر القانونية، والتعاون الأمني، ودعم الدول المتضررة. ولذا، يُعد فهم دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب أمراً بالغ الأهمية لتقييم فعالية العمل الدولي الجماعي في مواجهة هذا التحدي العالمي.

المطلب الأول

تعريف الإرهاب الدولي ودور الأمم المتحدة في مكافحته

يشير الإرهاب الدولي إلى الأفعال الإجرامية التي تُرتكب باستخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية، وغالبًا ما تستهدف المدنيين أو البنية التحتية للدولة. يتميز الإرهاب الدولي بعبوره الحدود الوطنية، حيث تكون الأطراف المتورطة أو المتأثرة من دول متعددة[١].

السمات الأساسية للإرهاب الدولي: تتعدد سمات الإرهاب الدولي وتتمثل أساسًا في استخدام العنف المنظم عبر الحدود بهدف نشر الخوف بين المدنيين والتأثير في القرارات السياسية للدول وتحقيق أهداف أيديولوجية أو سياسية، وأهم هذه السمات:

الطبيعة السياسية: يهدف الإرهاب الدولي إلى تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية مثل تغيير نظام حكم أو التأثير على السياسات الدولية.

عابر للحدود: يتمثل في العمليات التي تستهدف دولًا أخرى أو تُنفذ بواسطة جهات غير محلية.

التركيز على المدنيين: يستخدم الإرهاب المدنيين كوسيلة للضغط على الحكومات.

الاستخدام الإعلامي: يعتمد الإرهابيون على نشر الخوف عبر الإعلام لإبراز قوتهم وتأثيرهم[٢].

وتتعدد أمثلة الإرهاب الدولي، ومن أبرزها الهجمات التي تستهدف المدنيين أو المصالح الدولية عبر الحدود مثل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وتفجيرات السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، إضافة إلى عمليات خطف الطائرات والهجمات على البعثات الدبلوماسية. وتعد هذه الأعمال من أبرز مظاهر الإرهاب الدولي لما لها من آثار عابرة للحدود وتهديدها للأمن والسلم الدوليين. [٣]

المطلب الثاني

دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال القرارات، المبادرات، والتعاون الدولي. ينصب تركيزها على معالجة الإرهاب بطرق شاملة تتضمن الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. وعرفت هـ بأنه أي عمل يهدف إلى التسبب في الموت أو إلحاق إصابة خطيرة بالمدنيين أو غير المقاتلين، بقصد ترهيب السكان أو إرغام الحكومات أو المنظمات الدولية على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه. ويُعد هذا التعريف إطارًا عامًا لفهم طبيعة الإرهاب باعتباره تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية إلى اعتماد مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحته والتصدي لآثاره.[٤]

أولاً: دور أجهزة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب:

أ. **مجلس الأمن وقراراته ذات الصلة:** لعب مجلس الأمن الدولي دورًا محوريًا في وضع إطار قانوني دولي لمكافحة الإرهاب من خلال إصدار عدد من القرارات الملزمة للدول الأعضاء، حيث اعتمد القرار ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب بهدف تعزيز التعاون الدولي في مواجهة هذه الظاهرة.[٥] كما أصدر المجلس القرار ٢١٧٨ لعام ٢٠١٤ الذي ركز على مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب[٦]، إضافة إلى القرار ٢٣٩٦ لعام ٢٠١٧ الذي تناول التحديات المرتبطة بعودة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية وضرورة تطوير آليات لمراقبتهم وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول.[٧]

ب. **مكتب مكافحة الإرهاب:** تأسس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٧ لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء ودعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. يقدم المكتب المساعدة الفنية ويشرف على تطوير سياسات عالمية لتحسين الجهود الدولية[٨].

ج. **دور الجمعية العامة:** تُعد الجمعية العامة للأمم المتحدة منبرًا مهمًا لتعزيز الحوار الدولي حول مكافحة الإرهاب. وقد تبنت الجمعية الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، وهي أول وثيقة تُقر بالإجماع لمعالجة التهديد الإرهابي بشكل شامل[٩].

د. **دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة** :تسهم العديد من وكالات الأمم المتحدة في دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن أبرزها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) الذي يعمل على تعزيز الأطر القانونية الوطنية لملاحقة مرتكبي الجرائم الإرهابية[١٠]، إضافة إلى منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) التي تعمل على تعزيز أمن الطيران المدني والمطارات لمنع استخدام الطائرات في العمليات الإرهابية[١١].

ثانياً: الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تستند إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في[١٢]:

معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف.

تعزيز القدرات الوطنية والدولية لمنع الإرهاب ومكافحته.

ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب.

تعزيز التعاون الدولي لضمان استجابة شاملة ومنسقة.

وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة الفنية وتبادل المعلومات وتعزيز بناء القدرات الوطنية، بما يسهم في تحسين قدرة الدول على مواجهة التهديدات الإرهابية.[١٣]

ثالثاً: الآليات الدولية التي تعتمدها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

تعتمد الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب على مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية، من أبرزها:

١ .**الإطار القانوني الدولي:**

قامت الأمم المتحدة بتطوير عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ومن أبرزها:

الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعا م١٩٩٧.[١٤]

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون الدولي في ملاحقة مرتكبي الجرائم الإرهابية وتطوير التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

٢ .**قرارات مجلس الأمن**

أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات الملزمة للدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب الدولي، من أبرزها:

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب لتعزيز التعاون الدولي.

القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي ركز على منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) الذي تناول إدارة ملف المقاتلين العائدين واستخدام التكنولوجيا في مكافحتهم.

٣ .**المبادرات التنموية** :تسعى الأمم المتحدة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال البرامج التنموية، حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على دعم التعليم وتعزيز فرص العمل والحد من الفقر والبطالة في المناطق التي تشكل بيئة خصبة للتطرف.[١٥]

٤ .**تعزيز التعاون الدولي:** تعزز الأمم المتحدة التعاون بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والتنسيق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وملاحقة شبكات تمويله، بما يسهم في بناء استجابة دولية متكاملة لمواجهة هذه الظاهرة[١٦].

المطلب الثالث

نشأة تنظيم داعش وتأثيره في العراق

خلفية تاريخية: نشأ تنظيم داعش نتيجة لمجموعة معقدة من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تفاعلت في العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. تعود أصول التنظيم إلى "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، الذي كان مسؤولًا عن تنفيذ العديد

من الهجمات العنيفة في العراق. في عام ٢٠٠٦، أُعلن عن تشكيل "دولة العراق الإسلامية" بعد مقتل الزرقاوي، وكان الهدف منها إقامة دولة إسلامية في العراق. مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، استغل التنظيم الفوضى الإقليمية لتوسيع نفوذه. في عام ٢٠١٣، أعلن عن "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، وفي عام ٢٠١٤، تم إعلان "الخلافة" تحت قيادة أبو بكر البغدادي بعد السيطرة على الموصل، مما أعطى التنظيم زخماً دولياً وأثار قلقاً عالمياً[١٧].

وارتبط ظهور تنظيم داعش في العراق بجملة من العوامل السياسية والأمنية والإقليمية التي أسهمت في تهيئة البيئة المناسبة لانتشاره وتوسعه. فقد أدى انهيار عدد من المؤسسات الأمنية والعسكرية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى حدوث فراغ أمني استغلته الجماعات المتطرفة لتعزيز نفوذها، كما ساهمت الانقسامات السياسية والتوترات الطائفية بين مكونات المجتمع العراقي في إضعاف الاستقرار الداخلي، الأمر الذي وفر للتنظيم فرصة لتوسيع نشاطه واستقطاب عناصر جديدة إلى صفوفه[١٨]. إضافة إلى ذلك، استفاد التنظيم من الفوضى الإقليمية وضعف الحكومات المركزية في بعض دول المنطقة، ولا سيما في العراق وسوريا، فضلاً عن اعتماده على شبكات دعم مالية وبشرية متعددة ساعدته على بناء قدرات عسكرية وتنظيمية مكنته من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية[١٩] ، وقد ترتب على ظهور التنظيم وسيطرته على مناطق واسعة من العراق، ولا سيما مدينة الموصل ومحافظة الأنبار عام ٢٠١٤، مجموعة من التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي، أدت سيطرة التنظيم على هذه المناطق إلى إضعاف قدرة الحكومة العراقية على فرض سيادتها على كامل أراضي الدولة، الأمر الذي انعكس سلباً على شرعية مؤسساتها السياسية وأثر في طبيعة العلاقات بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع العراقي[٢٠]. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تسبب التنظيم في تهجير ملايين العراقيين نتيجة العمليات العسكرية وسيطرته على مناطق واسعة من البلاد، كما ارتكب انتهاكات جسيمة بحق الأقليات الدينية والعرقية، ولا سيما الإيزيديين والمسيحيين، من قتل وتهجير قسري واستعباد، الأمر الذي أدى إلى إضعاف النسيج الاجتماعي وزيادة حدة الانقسامات المجتمعية في عدد من المناطق العراقية[٢١]. وعلى الصعيد الاقتصادي، تمكن التنظيم خلال فترة سيطرته على بعض المناطق من الاستحواذ على موارد اقتصادية مهمة مثل بعض الحقول النفطية، مما وفر له مصادر مالية كبيرة لتمويل أنشطته العسكرية والإرهابية، كما أدى إلى تدمير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور والمنشآت العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وتسبب في تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة.[٢٢]

إلى جانب ذلك، ارتكب التنظيم خلال فترة سيطرته سلسلة من الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي طالت المدنيين والبنية الثقافية والحضارية للعراق، حيث نفذ عمليات إعدام جماعية بحق المدنيين والعسكريين على حد سواء، كما استغل النساء والأطفال في العبودية الجنسية والتجنيد القسري، إضافة إلى الهجمات التي استهدفت الأقليات الدينية، ولا سيما الإيزيديين في منطقة سنجار، والتي وصفتها العديد من التقارير الدولية بأنها جرائم إبادة جماعية[٢٣]. كما قام التنظيم بتدمير عدد كبير من المواقع الأثرية والتراثية مثل آثار نمرود والحضر، فضلاً عن تفجير المساجد والمزارات ذات الرمزية التاريخية، الأمر الذي شكل خسارة ثقافية كبيرة للتراث الحضاري العراقي.[٢٤] ولم تقتصر أنشطة التنظيم على الداخل العراقي فحسب، بل امتدت لتشمل تنفيذ هجمات إرهابية خارج العراق وسوريا، مما جعله يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي وأسهم في تعزيز موجة التطرف والإرهاب عبر شبكات تواصل وتنظيمات مرتبطة به[٢٥].

وفي مواجهة هذا التهديد، اتخذت الحكومة العراقية والمجتمع الدولي مجموعة من الإجراءات العسكرية والسياسية والإنسانية لمكافحة التنظيم والحد من خطره. فقد تشكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لدعم العراق في محاربة تنظيم داعش، كما اعتمدت الحكومة العراقية على القوات المسلحة العراقية وقوات الحشد الشعبي في تنفيذ العمليات العسكرية التي أدت لاحقاً إلى تحرير المدن التي سيطر عليها التنظيم.[٢٦] وإلى جانب الجهود العسكرية، أسهمت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تقديم الدعم الإنساني للنازحين والمتضررين من الصراع، فضلاً عن توثيق الانتهاكات التي ارتكبها التنظيم والعمل على دعم جهود الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة.[٢٧]

المبحث الثاني

الجهود السياسية للأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش الارهابي

يتناول هذا المبحث الجهود السياسية التي بذلتها الأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش، من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي والمبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى دعم الاستقرار في العراق. كما يسلط الضوء على دور المنظمة الدولية في تعزيز التعاون الدولي، ودعم المصالحة الوطنية، ومكافحة تمويل الإرهاب بما يسهم في الحد من تهديد التنظيمات الإرهابية.

المطلب الأول

قرارات مجلس الأمن الدولي والإطار السياسي الدولي لمواجهة داعش الارهابي

لعبت الأمم المتحدة دورًا سياسيًا مهمًا في مواجهة تنظيم داعش من خلال استخدام أدواتها الدبلوماسية والقانونية، ولا سيما عبر قرارات مجلس الأمن الدولي التي شكلت الإطار الدولي

لمكافحة التنظيم. فقد أصدر مجلس الأمن القرار ٢١٧٠ لعام ٢٠١٤ الذي يعد أول استجابة دولية مباشرة لمواجهة تهديد داعش، حيث دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع تدفق المقاتلين الأجانب وتجفيف مصادر تمويل التنظيم، ولا سيما من خلال مكافحة تجارة النفط غير المشروعة وفرض عقوبات على الأفراد والكيانات الداعمة له.[٢٨] كما اعتمد المجلس القرار ٢١٧٨ لعام ٢٠١٤ الذي ركز على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وألزم الدول باتخاذ تدابير قانونية لمنع سفر الأفراد للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية وتعزيز التعاون الاستخباراتي بين الدول[2]. وفي عام ٢٠١٥ أصدر المجلس القرار ٢٢٤٩ الذي دعا الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا، مؤكدًا أهمية التنسيق الدولي في مواجهة التنظيم[٢٩]، في حين ركز القرار ٢٣٩٦ لعام ٢٠١٧ على معالجة تحديات المقاتلين العائدين من مناطق النزاع، ودعا إلى تعزيز التعاون الأمني واستخدام التقنيات الحديثة في تتبع هؤلاء الأفراد ومنع عودتهم إلى النشاط الإرهابي[٣٠]. وقد شكلت هذه القرارات إطارًا سياسيًا وقانونيًا مهمًا لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية.

المطلب الثاني

دور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في العراق

إلى جانب القرارات الدولية، لعبت الأمم المتحدة دورًا سياسيًا مهمًا في دعم الاستقرار الداخلي في العراق من خلال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) والمبعوثين الخاصين للأمين العام، حيث عملت المنظمة الدولية على دعم الحكومة العراقية في تعزيز سيادتها الوطنية وتسهيل الحوار بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية في البلاد.[٣١] وقد أسهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى العراق، ومنهم يان كوبيش، في دعم جهود المصالحة الوطنية وتعزيز الحوار بين القوى السياسية المختلفة، إضافة إلى التنسيق بين الحكومة العراقية والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش[٣٢]. كما ركزت الأمم المتحدة على تشجيع الحوار الوطني ومعالجة الانقسامات الطائفية التي ساهمت في تهيئة البيئة لظهور التنظيم، فضلاً عن دعم عودة النازحين وإعادة إدماج المجتمعات المتضررة من الصراع بما يسهم في تعزيز التعايش السلمي والاستقرار السياسي في البلاد[٣٣]. كذلك دعمت الأمم المتحدة جهود تعزيز الحوكمة وبناء مؤسسات الدولة العراقية من خلال دعم العملية الديمقراطية والانتخابات الوطنية، باعتبار أن تعزيز مؤسسات الدولة يعد أحد العوامل الأساسية لمنع عودة التنظيمات الإرهابية واستغلالها للفراغات السياسية والأمنية.[٣٤]

المطلب الثالث

التعاون الدولي وبرامج العدالة ومكافحة تمويل الإرهاب

عملت الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تنظيم داعش من خلال دعم الجهود الرامية إلى تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وتعزيز التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية. فقد دعت المنظمة الدولية الدول إلى اتخاذ إجراءات لمنع الاتجار غير المشروع بالنفط الذي استخدمه التنظيم كمصدر رئيسي لتمويل أنشطته، إضافة إلى تجميد الأصول المالية للأفراد والكيانات المرتبطة به ومنع دفع الفدية للإرهابيين[٣٥]. كما ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز الشرعية الدولية للجهود العسكرية التي قادها التحالف الدولي ضد داعش من خلال توفير إطار قانوني دولي يدعم العمليات العسكرية ضد التنظيم في العراق وسوريا[٣٦]، وفي مجال العدالة والمساءلة، أنشأت الأمم المتحدة فريق التحقيق الدولي لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش (UNITAD) بهدف جمع الأدلة وتوثيق الجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد المدنيين، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، لدعم جهود القضاء العراقي في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم[٣٧]. كما عملت المنظمة على تعزيز التعاون الإقليمي بين العراق ودول الجوار لمراقبة الحدود ومنع تسلل المقاتلين والأسلحة، إلا أن هذه الجهود واجهت عددًا من التحديات، من بينها التوترات السياسية الإقليمية والانقسامات الداخلية في العراق وتعقيدات المشهد الأمني في المناطق المتضررة من النزاع، الأمر الذي أثر في فعالية بعض المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم[٣٨].

المبحث الثالث

الجهود الإنسانية للأمم المتحدة في العراق

اضطلعت الأمم المتحدة بدور إنساني مهم في العراق لمواجهة الآثار الإنسانية التي خلّفها تنظيم داعش، ولا سيما في مجالات إغاثة النازحين وتوفير المساعدات الأساسية للمتضررين من النزاع. وقد عملت وكالات الأمم المتحدة المختلفة على تنسيق الجهود الإنسانية وتقديم الدعم العاجل وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة بما يسهم في تخفيف معاناة السكان وتعزيز الاستقرار الإنساني.

المطلب الأول

توفير المساعدات الإنسانية للنازحين والمتضررين

لعبت الأمم المتحدة دورًا إنسانيًا مهمًا في التخفيف من معاناة السكان المتضررين من النزاع في العراق، ولا سيما أولئك الذين اضطروا إلى النزوح من مناطقهم نتيجة سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من البلاد. فقد عملت العديد من وكالات الأمم المتحدة، مثل المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) وبرنامج الغذاء العالمي(WFP)، على تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية للنازحين داخليًا، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والرعاية الطارئة لملايين المتضررين. كما تم إنشاء مخيمات ومراكز إيواء في مناطق أكثر أمنًا لتوفير الحماية الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين، بالتنسيق مع الحكومة العراقية والمنظمات الدولية الأخرى[٣٩]. كما تضمنت الجهود الإنسانية للأمم المتحدة برامج متخصصة لدعم الصحة النفسية وإعادة التأهيل الاجتماعي للناجين من الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش، ولا سيما النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والاستغلال. وفي هذا السياق، عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) على توفير خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية والخدمات الصحية الأساسية للمجتمعات المتضررة من النزاع، فضلاً عن تقديم برامج دعم للناجين من الصدمات النفسية وإعادة إدماجهم في المجتمع[٤٠]. وفي إطار دعم جهود الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة، أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية التي تضررت خلال سيطرة التنظيم، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، وذلك من خلال برامج الاستقرار وإعادة الإعمار التي هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية[٤١]. كما أولت الأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا بدعم قطاع التعليم وإعادة دمج الأطفال المتضررين من النزاع في النظام التعليمي، حيث عملت منظمة اليونيسف بالتعاون مع الحكومة العراقية على إعادة تشغيل المدارس في المناطق المحررة وتوفير المواد التعليمية والبيئة التعليمية المناسبة للأطفال النازحين. كما أطلقت برامج تعليمية طارئة تهدف إلى إعادة الأطفال المنقطعين عن الدراسة إلى المدارس ومساعدتهم على الاندماج مجددًا في العملية التعليمية.[٤٢]

إلى جانب ذلك، ركزت الأمم المتحدة على تعزيز الحماية القانونية وحقوق الإنسان من خلال إنشاء فرق ميدانية لتوثيق الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المدنيين، بما في ذلك جرائم القتل الجماعي والاستعباد والتهجير القسري. وقد هدفت هذه الجهود إلى جمع الأدلة وتقديمها إلى الجهات القضائية المختصة لضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم، فضلاً عن تقديم الدعم للحكومة العراقية في تعزيز النظام القضائي وترسيخ مبادئ سيادة القانون.[٤٣]

المطلب الثاني

تعرضت المناطق العراقية التي تحررت من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي منذ عام ٢٠١٧ إلى دمار واسع في البنية التحتية والخدمات الأساسية نتيجة العمليات العسكرية التي رافقت عملية

التحرير، فضلاً عن سنوات من سيطرة التنظيم وما رافقها من تدمير للمؤسسات الحكومية والخدمات العامة. وقد شمل هذا الدمار قطاعات حيوية مثل الإسكان، والتعليم، والصحة، وشبكات الكهرباء والمياه، إضافة إلى الطرق والجسور، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في تلك المناطق.[٤٤] تمثل عملية إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المحررة خطوة أساسية لإعادة الاستقرار وتعزيز الأمن المجتمعي، إذ إن تحسين مستوى الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل يسهمان في دعم عودة النازحين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية. كما أن إعادة بناء المؤسسات المحلية وتعزيز قدراتها الإدارية يعد عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومنع عودة الجماعات المتطرفة.[٤٥] وقد أسهمت الأمم المتحدة عبر وكالاتها المختلفة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، في دعم جهود الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال برامج متعددة، أبرزها مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار الذي ركز على إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وشبكات الكهرباء والمياه في المحافظات المحررة مثل نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك. وقد ساعدت هذه البرامج في إعادة الخدمات الأساسية إلى ملايين السكان ودعم عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى مناطقهم الأصلية.[٤٦] وعلى الرغم من هذه الجهود، ما تزال المناطق المحررة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بإعادة بناء المساكن المدمرة، وإزالة مخلفات الحرب والألغام، وإعادة تنشيط الاقتصاد المحلي، إضافة إلى توفير فرص العمل للشباب. لذلك فإن دعم المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية يمثل عاملاً أساسياً في تسريع عملية إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة في تلك المناطق.[٤٧] وعليه، فإن هذا الطلب يدعو الجهات الدولية المانحة والمنظمات الدولية والمؤسسات التنموية إلى تعزيز دعمها لبرامج إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المحررة في العراق، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتعزيز قدرات الحكومات المحلية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأمد ومنع عودة التنظيمات الإرهابية مستقبلاً. إن الاستثمار في إعادة إعمار هذه المناطق لا يمثل دعماً للعراق فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.[٤٨]

المطلب الثالث

التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدات الإنسانية في العراق، إلا أن هذه الجهود واجهت مجموعة من التحديات التي أثرت في مستوى فعاليتها. ومن أبرز هذه التحديات الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء وما

يرافقها من توترات جيوسياسية تؤثر في تنسيق الجهود الدولية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن استمرار شبكات تمويل الإرهاب التي تعتمد على قنوات مالية غير رسمية يصعب تتبعها والسيطرة عليها، إضافة إلى استغلال التنظيمات الإرهابية للتطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي في عمليات التجنيد ونشر الدعاية المتطرفة، الأمر الذي زاد من تعقيد الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انتشار هذه التنظيمات ومكافحة أنشطتها على المستوى العالمي[٤٩].

كما واجهت الأمم المتحدة تحديات إضافية أثناء تقديم المساعدات الإنسانية في العراق، من بينها نقص التمويل الذي أثر في قدرة الوكالات الأممية على الاستجابة السريعة لاحتياجات النازحين والمتضررين من النزاع، فضلاً عن استمرار التهديدات الأمنية في بعض المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش، إضافة إلى تعقيد الأوضاع السياسية وعدم استقرارها في بعض المناطق المتضررة.[٥٠] وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد شكلت الجهود الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة ركيزة أساسية في دعم الاستقرار وإعادة بناء المجتمعات المتضررة، من خلال توفير الدعم للنازحين، وتنفيذ برامج الإغاثة الغذائية، والمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية، الأمر الذي ساهم في تخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق التي تضررت من سيطرة التنظيم.[٥١]

المبحث الرابع

تقييم دور الأمم المتحدة واستشراف المستقبل

يتناول هذا المحور تقييم دور الأمم المتحدة في مواجهة التحديات التي فرضها تنظيم داعش في العراق، من خلال تحليل مدى فاعلية الجهود السياسية والإنسانية التي بذلتها المنظمة الدولية. كما يسعى إلى استشراف الآفاق المستقبلية لدور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار ومنع عودة التنظيمات الإرهابية وتعزيز الأمن والتنمية في العراق.

المطلب الأول

تقييم دور الأمم المتحدة في الجهود الإنسانية في العراق

لعبت الأمم المتحدة دورًا مهمًا في التعامل مع الأزمات الإنسانية التي خلّفها تنظيم داعش في العراق، حيث تمكنت من حشد دعم دولي واسع لتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمتضررين من النزاع. وقد أسهمت وكالات الأمم المتحدة المختلفة، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الغذاء العالمي(WFP) ، في توفير الاحتياجات الأساسية للنازحين داخليًا، بما في ذلك المأوى والغذاء والخدمات الصحية، حيث استفاد من هذه البرامج

ملايين النازحين الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم نتيجة العمليات العسكرية وسيطرة التنظيم على بعض المدن العراقية.[٥٢] كما تم إنشاء مخيمات ومراكز إيواء في مناطق أكثر أمنًا لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين وتقديم الخدمات الأساسية لهم بالتنسيق مع الحكومة العراقية والمنظمات الدولية. كما أسهمت فرق الأمم المتحدة الميدانية في تعزيز الاستجابة السريعة للحالات الإنسانية الطارئة، حيث تم تنفيذ برامج صحية ونفسية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) بهدف تقديم الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والصدمات، ولا سيما النساء والأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات تنظيم داعش. وقد شملت هذه الجهود إطلاق مبادرات صحية لمعالجة الأمراض المعدية المنتشرة في مخيمات النزوح وتوفير اللقاحات والخدمات الطبية الأساسية للمجتمعات المتضررة.[٥٣] وعلى الرغم من هذه النجاحات، واجهت الأمم المتحدة عددًا من التحديات التي أثرت في تنفيذ برامجها الإنسانية، وفي مقدمتها نقص التمويل اللازم لتغطية الاحتياجات المتزايدة للنازحين والمتضررين من النزاع، الأمر الذي دفع الوكالات الأممية إلى إعطاء الأولوية للحالات الأكثر احتياجًا. كما شكلت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق تحديًا أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة[٥٤]. وفي إطار جهود إعادة الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة من تنظيم داعش، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دورًا مهمًا في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، من خلال برامج الاستقرار وإعادة الإعمار التي هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتشجيع عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. كما أسهمت هذه البرامج في توفير فرص عمل لآلاف السكان المحليين من خلال إشراكهم في مشاريع إعادة الإعمار، الأمر الذي ساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي وتقليل معدلات البطالة في تلك المناطق[٥٥].

كما اعتمدت الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها الإنسانية والتنموية على التعاون الوثيق مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين والمنظمات الإنسانية، الأمر الذي ساهم في تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية وتحقيق قدر أكبر من التنسيق في تنفيذ البرامج المختلفة. ومع ذلك، فقد واجهت هذه الجهود بعض التحديات المرتبطة بتنسيق العمل بين الجهات المختلفة وتعقيد الأوضاع السياسية والأمنية في بعض المناطق المتضررة من النزاع.[٥٦]

المطلب الثاني

استشراف المستقبل في دور الأمم المتحدة في العراق

أظهرت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في العراق دورًا مهمًا في مواجهة تنظيم داعش والتخفيف من تداعياته الإنسانية والسياسية، حيث أسهمت المنظمة الدولية في دعم الحكومة العراقية من خلال الجهود السياسية والقانونية والإنسانية التي هدفت إلى تقويض قدرات التنظيم وتعزيز الاستقرار في المناطق المحررة. وقد تمثلت أبرز إنجازات الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمتضررين من النزاع، فضلاً عن دعم جهود إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق المتضررة، إضافة إلى توثيق الجرائم التي ارتكبها التنظيم وتعزيز المساءلة القانونية عنها. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود عددًا من التحديات والقصور، من بينها ضعف التنسيق أحيانًا بين بعض الجهات الدولية الفاعلة، إضافة إلى استمرار التحديات الأمنية والسياسية التي تعيق تحقيق الاستقرار الكامل في بعض المناطق العراقية[٥٧].

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان استدامة الجهود الإنسانية والتنموية في العراق، من خلال التركيز على تعزيز التنمية المستدامة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية، بما يسهم في معالجة الظروف التي ساهمت في ظهور التنظيمات المتطرفة. كما يتطلب نجاح هذه الجهود تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوفير الموارد المالية والدعم السياسي اللازم لتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية، فضلاً عن تبني نهج متعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب. كذلك تبرز أهمية دعم جهود المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات الاجتماعية في العراق من خلال تعزيز الحوار الوطني وبناء الثقة بين الجماعات المختلفة ومعالجة الجذور الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في انتشار التطرف.[٥٨] ومن الضروري أيضًا تطوير آليات التقييم والمراقبة لبرامج الأمم المتحدة الإنسانية والتنموية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في تنفيذ هذه البرامج.[٥٩] وفي الوقت نفسه، يتطلب تعزيز الأمن والاستقرار في العراق دعم قدرات المؤسسات الأمنية المحلية ومواصلة التعاون الدولي لمنع عودة التنظيمات الإرهابية أو ظهور تهديدات مشابهة في المستقبل.[٦٠]

الخاتمة

تناول هذا البحث دور الأمم المتحدة في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق من خلال تحليل الجهود السياسية والإنسانية التي بذلتها المنظمة الدولية، إضافة إلى تقييم مدى فاعلية هذه الجهود في الحد من تهديد التنظيم والتخفيف من آثاره على الدولة والمجتمع. وقد بيّن البحث أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور مهم في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، سواء عبر قرارات

مجلس الأمن الدولي التي وفرت إطارًا قانونيًا وسياسيًا لمواجهة التنظيم، أو من خلال دعم الحكومة العراقية في استعادة الاستقرار وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وملاحقة عناصره. كما أظهرت الدراسة أن الجهود الإنسانية للأمم المتحدة شكلت ركيزة أساسية في التعامل مع تداعيات سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق، حيث أسهمت وكالاتها المختلفة في تقديم المساعدات الإنسانية لملايين النازحين والمتضررين من النزاع، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، فضلاً عن دعم برامج إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق المحررة. وقد ساهمت هذه الجهود في تخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق، إضافة إلى توثيق الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها التنظيم، الأمر الذي أسهم في دعم جهود العدالة والمساءلة القانونية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد واجهت الأمم المتحدة عددًا من التحديات التي أثرت في فعالية دورها، من أبرزها نقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الإنسانية والتنموية، واستمرار التهديدات الأمنية الناتجة عن وجود خلايا نائمة للتنظيم، إضافة إلى تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية في المناطق المتضررة. كما أن ضعف التنسيق أحيانًا بين بعض الجهات الدولية الفاعلة شكّل عائقًا أمام تحقيق استجابة أكثر شمولًا وفاعلية في مواجهة تداعيات التنظيم. وفي ضوء ما تقدم، تبرز الحاجة إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد لضمان استدامة الجهود الدولية في العراق، من خلال التركيز على تعزيز التنمية المستدامة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية، بما يسهم في معالجة العوامل التي قد تؤدي إلى عودة التطرف. كما يتطلب تحقيق الاستقرار الدائم دعم جهود المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، وتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية العراقية لمواجهة التهديدات المستقبلية، إضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون الدولي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان استجابة جماعية فعالة لمكافحة الإرهاب. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تجربة الأمم المتحدة في العراق تمثل نموذجًا مهمًا لدور المؤسسات الدولية في التعامل مع الأزمات المعقدة التي تجمع بين الأبعاد الأمنية والإنسانية والتنموية. فعلى الرغم من التحديات التي واجهتها، فإن الجهود التي بذلتها المنظمة الدولية أسهمت في دعم الاستقرار ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي يؤكد أهمية استمرار التعاون الدولي وتعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

[1] عبد القادر البقيرات، الإرهاب الدولي بين السياسة والقانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٣٥.

[٢]نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٧.

[٣]محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤١٢.

[٤]المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

[5] United Nations Security Council, Resolution 1373, 2001, https://digitallibrary.un.org/record/449020%20?ln=fr&v=pdf

[6] United Nations Security Council, Resolution 2396, 2017, https://main.un.org/securitycouncil/en/s/res/2178-%282014%29

[7] United Nations General Assembly, Global Counter-Terrorism Strategy, 2006, https://chatgpt.com/c/69a7e2cd-f820-8397-8f78-74373d0c5f5c

[8] United Nations Office of Counter-Terrorism, UNOCT Mandate and Functions, New York, 2017.

[٩]الأمم المتحدة، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ٢٠٠٦؛ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ مجلس الأمن، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). https://www.unodc.org/unodc/ar/terrorism/index.html

[10] UNODC, Handbook on Criminal Justice Responses to Terrorism, Vienna, 2009, p. 12

[11] ICAO, Aviation Security Manual, Montreal, 2018. https://www.icao.int/aviation-security-policy-section/SecurityManual

[12] United Nations, Global Counter-Terrorism Strategy, A/RES/60/288, 2006

[13] Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Columbia University Press, New York, 2006, p. 285

[14] United Nations, International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, 1999. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://treaties.un.org/doc/db/terrorism/english-18-11.pdf AND SEE ALSO:
United Nations, International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, 199٧, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://treaties.un.org/doc/db/terrorism/english-18-9.pdf

[15] UNDP, Preventing Violent Extremism through Development, New York, 2016, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Di

[16] Walter Laqueur, The Age of Terrorism, Little Brown & Company, Boston, 1987, p. 90.

[17] مركز الجزيرة The Rise of ISI، Brookings Institutionالأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقارير تنظيم داعش؛ للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/6/201461165533621.html

[١٨]فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص ٧٥.

[١٩]محمد عبد السلام، اقتصاديات تنظيم داعش: مصادر التمويل والاستدامة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٧، ص ١٨.

[٢٠]عبد الجبار أحمد، تنظيم داعش وأثره في الأمن والاستقرار في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ١٤.

[٢١]مجموعة البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات في المناطق المتضررة من داعش في العراق، واشنطن، ٢٠١٨، ص ٢٧.

[٢٢]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثيرات الإقليمية، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٣٣.

[23]United Nations Human Rights Council, They Came to Destroy: ISIS Crimes Against the Yazidis, Geneva, 2016, p. 10

[24] UNESCO, Heritage Under Threat in Iraq, Paris, 2017, p. 22

[25] Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Columbia University Press, New York, 2006, p. 289.
[26] Michael Knights, The Islamic State in Iraq, Washington Institute for Near East Policy, 2015, p. 34
[27] UNDP, Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2018, p. 12
[28] United Nations Security Council, Resolution 2170, 2014 https://main.un.org/securitycouncil/en/s/res/2178-%282014%29
[29] United Nations Security Council, Resolution 2178, 2014. https://main.un.org/securitycouncil/en/s/res/2178-%282014%29
[30] United Nations Security Council, Resolution 2396, 2017 https://main.un.org/securitycouncil/en/content/sres23962017
[31] United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Mandate and Activities, New York, 2018.

[٣٢]محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨.

[٣٣]فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص ٩٦

[٣٤] Adeed Dawisha, Iraq: A Political History, Princeton University Press, 2009, p. 298.
[35] United Nations, International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, 1999
[36] Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Columbia University Press, New York, 2006, p. 285.
[37] United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da'esh (UNITAD), Mandate and Reports, 2018.
[38] Fawaz A. Gerges, ISIS: A History, Princeton University Press, 2016, p. 247.
[39] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Iraq Situation Report, Geneva, 2018
[40] World Health Organization (WHO), Mental Health and Psychosocial Support in Conflict Settings: Iraq, Geneva, 2017.
[41] United Nations Development Programme (UNDP), Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2019.
[42] UNICEF, Education in Emergencies: Iraq Response, New York, 2018.
[43] United Nations Human Rights Council, Report on Human Rights Violations Committed by ISIS in Iraq Geneva, 2016.,

[٤٤]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعادة الاستقرار في المناطق المحررة في العراق، تقرير برنامج مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار، بغداد، ٢٠٢٣.

[٤٥]البنك الدولي، العراق: تقييم الأضرار والاحتياجات بعد تحرير المناطق من داعش، واشنطن، ٢٠١٨.

[٤٦]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار وإعادة الخدمات في المناطق المحررة، بغداد، ٢٠٢٢.

[٤٧]إعادة إعمار المدن المحررة في العراق: التحديات والفرص، مركز الجزيرة للدراسات، ،الدوحة، ٢٠١٩.

[٤٨]جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في العراق، تقرير الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، ،القاهرة، ٢٠٢١.

[٤٩]محمد المجذوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢١.

[٥٠]مجموعة البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات في المناطق المتضررة من داعش في العراق، ترجمة عربية، واشنطن، ٢٠١٨، ص ٣٤.

[٥١]ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثيرات الإقليمية والدولية، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٤٥.

[52] UNHCR, Iraq Situation: Humanitarian Response and Displacement Report, Geneva, 2019.

[53] World Health Organization (WHO), Health Emergency Response in Iraq, Geneva, 2018.
[54] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian Needs, Overview: Iraq, New York, 2019.
[55] United Nations Development Programme (UNDP), Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2020.

[٥٦]مجموعة البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات في المناطق المتضررة من داعش في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

[٥٧]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثيرات الإقليمية والدولية، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٦٥.

[٥٨]فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص ١١٢.

[٥٩]مجموعة البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات في المناطق المتضررة من داعش في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

[٦٠]عبد الجبار أحمد، تنظيم داعش وأثره في الأمن والاستقرار في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٢١

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

أ.الكتب:

١.البقيرات، عبد القادر، الإرهاب الدولي بين السياسة والقانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٢.المجذوب، محمد، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.

٣.حلمي، نبيل، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

٤.عبد الجبار، فالح، الدولة والمجتمع في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧.

٥.عبد السلام، محمد، اقتصاديات تنظيم داعش: مصادر التمويل والاستدامة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٧.

ب. الدراسات والتقارير العربية

١.أحمد، عبد الجبار، تنظيم داعش وأثره في الأمن والاستقرار في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦.

٢. تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثيرات الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.

٣. تقييم الأضرار والاحتياجات في المناطق المتضررة من داعش في العراق، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٨.

٤. إعادة إعمار المدن المحررة في العراق: التحديات والفرص، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٩.

٥. جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في العراق، تقرير الأمانة العامة، ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

جـ. شبكة الانترنت العالمية:

١. الأمم المتحدة، الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب
https://www.unodc.org/unodc/ar/terrorism/index.ht

٢. مركز الجزيرة للدراسات، صعود تنظيم الدولة الإسلامية
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/6/201461165533621.htm

English Recourses:

A.Books:

1.Dawisha, Adeed, Iraq: A Political History, Princeton University Press, Princeton, 2009.

2. Gerges, Fawaz A., ISIS: A History, Princeton University Press, Princeton, 2016.

3.Hoffman, Bruce, Inside Terrorism, Columbia University Press, New York, 2006.

4. Knights, Michael, The Islamic State in Iraq, Washington Institute for Near East Policy, 2015.

5. Laqueur, Walter, The Age of Terrorism, Little Brown & Company, Boston, 1987**.**

B. Documents

1. ICAO, Aviation Security Manual, Montreal, 2018.

2. OCHA, Humanitarian Needs Overview: Iraq, New York, 2019.

3. UNDP, Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2018.

4.UNDP, Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2019.

5.UNDP, Funding Facility for Stabilization in Iraq, Baghdad, 2020.

6.UNDP, Preventing Violent Extremism through Development, New York, 2016.

7. UNHCR, Iraq Situation Report, Geneva, 2018.

8.UNHCR, Iraq Situation: Humanitarian Response and Displacement Report, Geneva, 2019.

9. UNICEF, Education in Emergencies: Iraq Response, New York, 2018.

10. UNESCO, Heritage Under Threat in Iraq, Paris, 2017.

11. UNODC, Handbook on Criminal Justice Responses to Terrorism, Vienna, 2009.

12.United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Mandate and Activities, New York, 2018.

13. United Nations General Assembly, Global Counter-Terrorism Strategy, A/RES/60/288, 2006.

14. United Nations Human Rights Council, They Came to Destroy: ISIS Crimes Against the Yazidis, Geneva, 2016.

15. United Nations Human Rights Council, Report on Human Rights Violations Committed by ISIS in Iraq, Geneva, 2016.

16. United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da'esh (UNITAD), Mandate and Reports, 2018.

17. United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT), Mandate and Functions, New York, 2017.

18. United Nations Security Council, Resolution 1373, 2001.

19. United Nations Security Council, Resolution 2170, 2014.

20. United Nations Security Council, Resolution 2178, 2014.

21. United Nations Security Council, Resolution 2396, 2017.
22. United Nations, International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, 1997.
23.United Nations, International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, 1999.
24. World Health Organization (WHO), Health Emergency Response in Iraq, Geneva, 2018.
25. World Health Organization (WHO), Mental Health and Psychosocial Support in Conflict Settings: Iraq, Geneva, 2017.